الاقتصاد والأعمال

alwasat.com.kw

الأربعاء 7 شوال 1442 هـ/ 19 مايو 2021 – السنة الخامسة عشر – العدد 3757

الوسط

Wednesday 19th May 2021 - 15 th year - Issue No.3757

مساهمو «عقارات الكويت» يقرون توزيعات الأرباح والإدراج بسوق دبي

أقرت عمومية شركة عقارات الكويت في اجتماعها، توصية مجلس إدارة الشركة بخصوص توزيعات الأرباح عن عام 2020. وقالت الشركة في بيان للبورصة الكويتية أمس الثلاثاء، إن العمومية أقرت توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة مجانية على المساهمين عن عام 2020 بنسبة 5% من أسهم الخزينة بواقع 5 أسهم خزينة لكل 100 سهم. وأوضحت أن الأرباح تستحق للمساهمين المُقيدين بسجل الشركة كما في تاريخ الاستحقاق يوم 10 يونيو/حزيران 2021، على أن يتم التوزيع المجاني يوم 17 من ذات الشهر. كما وافقت عمومية الشركة على توصية المجلس بإدراج أسهم "عقارات الكويت" للتداول في سوق دبي المالي. وخلال الاجتماع تم انتخاب مجلس إدارة جديد للثلاث سنوات القادمة. كانت أرباح الشركة تراجعت 49.4% في العام الماضي؛ لتصل إلى 3.57 مليون دينار، مقابل أرباح عام 2019 بقيمة 7.05 مليون دينار.

وأعلنت الشركة في مطلع مايو الجاري، عن بياناتها المالية للربع الأول من عام 2021 مُحققة أرباح بقيمة 1.85 مليون دينار.

المؤشر الرئيسي خالف الاتجاه

البورصة تختتم التعاملات باللون الأحمر

باللون الأحمر، حيث هبط مؤشرها العام 0.07%، وتراجع السوق الأول 0.10%، وانخفض "رئيسي 50" بنسبة 0.44%، فيما خالف مؤشر السوق الرئيسي الاتجاه وارتفع وحيداً بنحو 0.05%.

وتقلصت سيولة البورصة بنسبة 12.7% لتصل إلى 82.59 مليون دينار مقابل 94.63 مليون دينار، كما تراجعت أحجام التداول بنحو 2.9% لتصل إلى 563.25 مليون سهم مقابل 579.95 مليون سهم بجلسة الاثنين.

وسجلت مؤشرات 4 قطاعات ارتفاعاً بصدارة التأمين بنمو نسبته 2.07%، بينما تراجع 8 قطاعات أخرى يتصدرها الصناعة بانخفاض نسبته 1.72%، واستقر قطاع الرعاية الصحية عند مستوى إقفاله السابق.

وجاء سهم "جياد" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بنمو نسبته 12.66%، فيما تصدر سهم "فيوتشر كيد" القائمة الحمراء مُتراجعاً بنحو 12.93%.

وحقق سهم "بيتك" أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 6.95 مليون دينار مُرتفعاً بنسبة 0.54%، فيما تصدر سهم "التخصيص" نشاط الكميات بتداول 95.55 مليون سهم مُرتفعاً بنحو 9.59%.

وأغلقت بورصة الكويت تعاملاتها على انخفاض مؤشر السوق العام 2ر4 نقطة ليبلغ مستوى 97ر6308 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر07 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 2ر563 مليون سهم تمت عبر 18886 صفقة نقدية بقيمة 5ر82 مليون دينار (نحو 5ر247 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 2ر4 نقطة ليبلغ مستوى 15ر5301 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر05 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 5ر451 مليون سهم تمت عبر 12510 صفقات نقدية بقيمة 4ر37 مليون دينار (نحو 2ر112 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 15ر7 نقطة ليبلغ مستوى 63ر6830 نقطة بنسبة هبوط بلغت 1ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 7ر111 مليون سهم تمت عبر 6376 صفقة بقيمة 11ر45 مليون دينار (نحو 3ر135 مليون دولار).

في غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) نحو 24 نقطة ليبلغ مستوى 37ر5483 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر44 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 8ر260 مليون سهم تمت عبر 7108 صفقات نقدية بقيمة 6ر23 مليون دينار (نحو 8ر70 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (جياد) و(الخليجي) و(التخصيص) و(المعدات) أما شركات (بيتك) و(صناعات) و(أجيليتي) و(التخصيص) فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات (فيوتشر كيد) و(عمار) و(مراكز) و(استهلاكية) الأكثر انخفاضا.

اشادة واسعة من المؤسسات الدولية بإجراءات

«المركزي» اتخذ 43 إجراء لمواجهة تداعيات «كوفيد 19» على القطاع المصرفي

بدأت وحدات القطاع المصرفي الكويتي إعلان نتائجها المالية للربع الأول من عام 2021 أظهرت مؤشرات إيجابية ومطمئنة حيال تجاوز هذا القطاع الحيوي تداعيات جائحة كورونا (كوفيد 19) وأثبتت صوابية إجراءات وتدابير بنك الكويت المركزي المتخذة منذ بداية الأزمة في أبريل 2020 بواقع 43 تدبيرا وإجراء وتعميما.

وقوبلت تلك الإجراءات بإشادة واسعة من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ووكالات التصنيف الائتماني العالمية لاسيما أنها أثبتت من خلال نتائج الربع الأول للبنوك أن القطاع المصرفي الذي يعتبر أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية للأزمات بات أحد الدفاعات الرئيسية لحماية الاقتصاد الوطني وتحول من قطاع يحتاج إلى المساعدة الحكومية إلى إحدى أدوات مواجهة الأزمات حسب ما برهنته أزمتا عامي 2008 و2020.

وشملت تلك التدابير المتخذة منذ دخول أولى حالة (كوفيد19-) إلى البلاد أربعة مجالات رئيسية أولها الإجراءات والتدابير على صعيد السياسة النقدية وثانيها على صعيد السياسة الرقابية والتحوطية وثالثها الإجراءات والتدابير على صعيد الاستقرار المالي ورابعها على صعيد المسؤولية الاجتماعية.

وفيما يخص الإجراءات بمجال السياسة النقدية للبلاد فقد اقتصرت على إجراءين الأول في مارس العام الماضي إذ خفض بنك الكويت المركزي سعر الخصم مرتين بواقع 25ر1 في المئة ليصل إلى 5ر1 في المئة بالتزامن مع خفض معدل الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء بمقدار 1 في المئة.

وجاء الإجراء الثاني في أكتوبر العام الماضي والقاضي بالتخفيض بمقدار 125ر0 في المئة في أسعار التدخل على جميع آجال هيكل سعر الفائدة حتى 10 سنوات وشمل ذلك عمليات إعادة الشراء (الريبو) وسندات بنك الكويت المركزي ونظام قبول الودائع لأجل وأدوات التدخل المباشر إضافة إلى أدوات الدين العام.

وعلى صعيد الإجراءات في مجال السياسة الرقابية التحوطية فقد سمح (المركزي) في مارس عام 2020 للبنوك الكويتية بعدم تقديم البيانات المالية المرحلية عن الربع الأول من ذلك العام كما سمح للبنوك في شهر أبريل 2020 باستخدام المصدات الرأسمالية التحوطية والبالغة 5ر2 في المئة.

وشملت الإجراءات خفض وزن المخاطر الخاص بالانكشافات على المشاريع الصغيرة والمتوسطة ليصبح 25 في المئة بدلا من 75 في المئة علاوة على رفع الحد الأقصى المتاح للتمويل ليصبح 100 في المئة بدلا من 90 في المئة إضافة إلى خفض الحد الأدنى لمعيار تغطية السيولة وخفض الحد الأدنى لمعيار صافي التمويل المستقر وخفض الحد الأدنى لنسبة السيولة الرقابية. وبالنسبة للاجراءات الخاصة بالسياسات الرقابية والتحوطية فقد سمح بنك الكويت المركزي بزيادة حجم التمويل إلى قيمة العقار في موازاة إصداره في شهر مايو 2020 تعميما لمعالجة خسائر تأجيل الأقساط.أما الإجراءات التي اتخذها (المركزي) والخاصة بالاستقرار المالي فتألفت من 18 تدبيرا وتعميما تضمنت تعميما يدعو البنوك إلى تفعيل خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال ومواجهة الأزمات بشكل عادل إضافة إلى الاستمرار في تقديم الخدمات المصرفية للشركات التجارية الموردة للسلع الأساسية المرتبطة بالأمن الغذائي.

د. محمد الهاشل

وأيضا أصدر (المركزي) تعميما في مارس العام الماضي يقضي باستمرار عمل مراكز الاتصال لدى البنوك ورفع حد عمليات الدفع عن بعد من 10 إلى 25 دينارا فضلا عن وقوف الرسوم على أجهزة نقاط البيع والسحب الآلي والقنوات الإلكترونية مدة ستة أشهر.

ومن التعاميم المهمة ل(المركزي) في مارس من العام الماضي بمجال الاستقرار المالي تأجيل الاستحقاقات المترتبة على المتضررين مدة ستة أشهر دون تطبيق رسوم جزائية إضافة إلى تعميم ملزم للبنوك المحلية بالامتناع عن البيع أو التنفيذ على الضمانات المرهونة مقابل القروض إلى حين استقرار الأسواق.

وفي مجال المسؤولية الاجتماعية أصدر (المركزي) على مدار (عام كورونا) تسعة تعاميم مختلفة أبرزها توجيه البنوك نحو تقديم التعويض المالي والمعنوي لكل العاملين في القطاع المصرفي خلال فترة الإغلاق وإنشاء صندوق لدعم الجهود الحكومية لمكافحة الجائحة بقيمة 10 ملايين دينار كويتي (نحو 33 مليون دولار أمريكي) وبتمويل من البنوك الكويتية فضلا عن توجيه هذه البنوك نحو المحافظة على نسبة العمالة الوطنية وزيادتها.

ولاقت إجراءات وتدابير (المركزي) إشادة العديد من المؤسسات المالية الدولية إذ قالت وكالة (فيتش) للتصنيف الائتماني إن الرقابة الحصيفة والصارمة من بنك الكويت المركزي ساهمت في تمتع القطاع المصرفي بمعدلات جيدة لكل من الرسملة والسيولة والربحية.

من جانبها أفادت وكالة (ستاندرد آند بورز) للتصنيف الائتماني في تقرير أصدرته في نوفمبر الماضي بأن البنوك الكويتية مجهزة بشكل أفضل مما كانت عليه في 2009 لتحمل الضغوط وأن المصدات الحالية للبنوك الكويتية ستساعد في التغلب على البيئة التشغيلية الصعبة في حين ستساعدها المخصصات المتراكمة خلال السنوات الماضية على تجاوز الوقت الصعب.

من ناحيتها وصفت وكالة (موديز) في تقرير لها مطلع أبريل الماضي التعليمات واللوائح التنظيمية ل(المركزي) الكويتي بأنها قوية وحصيفة عموما وأن ذلك انعكس في ارتفاع نسب كفاية رأسمال في النظام المصرفي إذ يتبع البنك نهجا استباقيا في تنفيذ الأطر التنظيمية المصرفية الدولية.

وقالت (موديز) إن إدارة السياسة النقدية لدولة الكويت لاتزال مصدرا للقوة المؤسسية كما يتضح من مستويات التضخم المنخفضة والمستقرة نسبيا في حين يتم تخفيف مخاطر المالية العامة إلى حد كبير من خلال سياسة ربط الدينار الكويتي بسلة موثوقة من العملات مدعوما باحتياطات قوية من العملات الأجنبية لدى بنك الكويت المركزي. كما أكد صندوق النقد الدولي في تقرير له أبريل الماضي أن القطاع المصرفي الكويتي يتمتع بمستوى عال من الرسملة والسيولة مستفيدا من الإشراف التنظيمي "الماهر" لبنك الكويت المركزي والاحتياطات الوقائية القوية المكونة من قبل الدخول في الأزمة. وأشاد الصندوق بالمتابعة الاستباقية الدقيقة ل(المركزي) لمخاطر الائتمان وبالجهود المبذولة لتقوية الأطر التنظيمية والرقابية الرامية إلى ترسيخ الاستقرار المالي وأنه على الرغم من صدمات العام الماضي فإن القطاع المصرفي لايزال يتسم بالمرونة ويتمتع بمستوى عال من الرسملة والسيولة.

16 شركة مُهددة بوقف تداول أسهمها

أعلنت بورصة الكويت عن انتهاء الفترة المحددة لإفصاح الشركات المدرجة عن بياناتها المالية المرحلية عن الربع الأول من العام الجاري. وقالت البورصة في بيان على موقعها الرسمي، أمس الثلاثاء، إنه سيتم وقف التداول في أسهم 16 شركة إذا تأخرت عن الموعد المُحدد بفترة تجاوزت 15 يوماً. وأوضحت أن الشركات المُهددة بإيقاف تداول أسهمها في البورصة هي: البنك التجاري الكويتي، المال للاستثمار (موقوفة)، المدينة للتمويل والاستثمار (موقوفة)، العربية العقارية، مجموعة المستثمرون القابضة، ريم العقارية (موقوفة)، العالمية للمدن العقارية (موقوفة)، الوطنية الاستهلاكية القابضة، مجموعة عربي القابضة (موقوفة)، الوطنية للرماية، إيفا للفنادق والمنتجعات، المجموعة المشتركة للمقاولات، جياد القابضة، أجوان الخليج العقارية (موقوفة)، دلقان العقارية، وشركة العيد للأغذية. والجدير بالذكر أن عدد الشركة التي أعلنت عن بياناتها المالية للربع الأول بلغ حتى صباح اليوم 139 شركة، حيث حققت تلك الشركات أرباحاً فصلية بقيمة 418.36 مليون دينار (1.39 مليار دولار) بارتفاع 111.5% على أساس سنوي.

«ورية»: 10 رابحين في سحب «السنبلة» الأسبوعي الـ 15

أعلن بنك وربة أسماء الفائزين بسحوبات السنبلة الأسبوعية، وسيستمر بنك وربة بعمل السحوبات لعشرة رابحين أسبوعياً بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة وموظفي بنك وربة.

وبالنسبة للعملاء الذين حالفهم الحظ خلال سحب السنبلة الأسبوعي الخامس عشر، فقد توج 10 رابحين من عملاء بنك وربة حصل كل منهم على 1000 دينار كويتي وهم: عبد العزيز صنهات رباح المطيري، و ناصر بدر محمود النجار، و أحمد خلف محمد الدعاس، و حبيب مهدي عوض الشمري، و جوزه ضويحي خالد السبيعي، و حمد علي غازي العازمي، و محمد فيصل مساعد المجاوب فهران، و جاسم عويد طليح، و سعد عبد الهادي محمد الحجيلان، و أحمد محمد سلمان الشنيطي.

إعلان تذكيري لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية

لشركة المدينة للتمويل والاستثمار ش.م.ك (عامة)
عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 م

شركة المدينة للتمويل والاستثمار
AL-MADINA FOR FINANCE AND INVESTMENT.

يتشرف مجلس إدارة المدينة للتمويل والاستثمار ش.م.ك (عامة) بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وذلك في تمام الساعة 09:30 من صباح يوم الخميس الموافق 2021/05/27، المقرر عقده بجنوب السرة - ضاحية السلام - بمبنى الخدمات العامة - الدور 3، لمناقشة بنود جدول الاعمال التالي:-

جدول أعمال الجمعية العامة العادية

أولاً : مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والمصادقة عليه.
ثانياً : مناقشة تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والمصادقة عليه.
ثالثاً : تلاوة كل من تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والمصادقة عليهما.
رابعاً : سماع تقرير مكتب التدقيق الشرعي الخارجي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والمصادقة عليه.
خامساً : مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والمصادقة عليها.
سادساً : استعراض تقرير الجزاءات والمخالفات التي تم توقيعها من قبل الجهات الرقابية (أن وجد) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.
سابعاً : استعراض التعاملات مع أطراف ذات صلة عن التعاملات التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والمصادقة عليه، وتفويض مجلس الإدارة بالتعامل مع أطراف ذات الصلة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.
ثامناً : تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقا لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
تاسعاً : مناقشة توصية المجلس بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.
عاشراً : مناقشة توصية مجلس الادارة بإطفاء جزء من الخسائر المتراكمة للشركة بما يعادل كامل قيمة علاوة الإصدار والبالغة -/2,121,070 د.ك ليصبح رصيد الخسائر المتراكمة -/26,617,725 د.ك.
حادي عشر : مناقشة توصية المجلس بعدم صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.
ثاني عشر : مناقشة إخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم في كل ما يتعلق بتصرفاتهم المالية القانونية والإدارية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.
ثالث عشر : تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة اسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الالزامي لمراقب الحسابات، للسنة المالية التي ستنتهي في 31 ديسمبر 2021 وتفويض مجلس الإدارة لتحديد أتعابه.
رابع عشر : تعيين أو إعادة تعيين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مكاتب التدقيق الشرعي لدى هيئة اسواق المال للسنة المالية التي ستنتهي في 31 ديسمبر 2021 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
خامس عشر : انتخاب عضو مكمل لمجلس إدارة الشركة، وأعضاء احتياط لاستكمال الدورة الحالية.

وعلى السادة المساهمين الكرام الراغبين في حضور اجتماع الجمعية العامة العادية أو من ينوب عنهم الاتصال على هاتف (22252207) أو مراجعة مقر الشركة للتنسيق بشأن حضور الاجتماع الجمعية العامة العادية.

ملحوظة
وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني لعقد اجتماع الجمعية العامة العادية سوف يعقد الاجتماع المؤجل يوم الأحد الموافق 2021/06/20 في تمام الساعة التاسعة صباحاً في نفس المكان، وتعتبر الدعوة سارية على الاجتماع المؤجل.

مجلس الادارة

«غلوبل فايننس»: «بيتك» أفضل مؤسسة مالية إسلامية في العالم لسنة 2021

حصد بيت التمويل الكويتي "بيتك"، جائزة "أفضل مؤسسة مالية إسلامية في العالم لعام 2021" من مجموعة "غلوبل فايننس" العالمية، وذلك ضمن النسخة الـ14 للجوائز التي تمنحها المجلة سنوياً.

كما منحت "غلوبل فايننس" "بيتك" جائزة أفضل مزود تمويل مشاريع إسلامي في العالم، إضافة إلى منحها شركة بيتك للتأمين التكافلي "بيتك تكافل" جائزة أفضل شركة تأمين تكافلي في العالم، و"بيتك ـ تركيا" جائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية في تركيا، و"بيتك – ألمانيا"، جائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية في أوروبا.

وتستند "غلوبل فايننس" في تقييمها للمؤسسات المالية الإسلامية إلى آراء مصرفيين ومحللين وخبراء ماليين متخصصين من جميع أنحاء العالم، فيما تضع معايير ومنهجية مهنية دقيقة مبنية على قياس أداء هذه المؤسسات منها تطوير الأعمال والمنتجات، والقدرة على تلبية احتياجات قاعدة عملاء متنوعة في جميع القطاعات، فضلاً عن الابتكار التكنولوجي في تقديم الخدمة ونوعية المنتج، وسمعة المؤسسة، ورضا العملاء، والانتشار الجغرافي، والالتزام بالمعايير الأخلاقية، والعلاقات الاستراتيجية. ويؤكد الفوز بجائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية في العالم من مجموعة "غلوبل فايننس العالمية"، نجاح جهود "بيتك" في توفير أعلى مستوى من الخدمات المالية الإسلامية، لا سيما بعد النجاحات المهمة التي حققها "بيتك" وساهمت في الارتقاء بصناعة الخدمات المصرفية في العالم، إضافة إلى حرصه على تقديم الدعم المنهجي والتشريعي لنشر صناعة التمويل الإسلامي مع تعزيز الابتكار والرقمنة في الخدمات المصرفية.

كما تعكس الجائزة الإسهامات البارزة التي حققتها المجموعة في نمو صناعة التمويل الإسلامي في كل الأسواق التي يعمل فيها، ونجاحه في تلبية احتياجات العملاء من المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وترسيخ دعائم استدامة نمو صناعة التمويل الإسلامي في المستقبل بكفاءة عالية ومواكبة أحدث التقنيات التمويلية والمصرفية، مع مواكبة تطور الخدمات المصرفية الرقمية واعتماد التكنولوجيا.

ويواصل "بيتك" استراتيجية التحول الرقمي، وتبني أحدث خدمات التكنولوجيا المالية «FinTech» مع تطبيق تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والروبوت في العمليات المصرفية، حيث نجح في طرح العديد من الخدمات الرقمية الاولى من نوعها على تطبيق الموبايل KFHonline، وعبر القنوات البديلة المختلفة بما فيها الفروع الذكية KFH Go، الأمر الذي يساهم بتعزيز تجربة العميل الرقمية، ويقود التطور الرقمي في الصناعة المصرفية.

وتعكس جائزة أفضل مزود تمويل مشاريع إسلامي في العالم، الخبرات العريقة والواسعة التي يمتلكها "بيتك" في العمل المصرفي الإسلامي واصدار الصكوك لبنوك وشركات وحكومات، وترتيب كبرى صفقات التمويل لمشاريع تنموية عملاقة في مجال البنية التحتية، بما يغطي كثيراً من القطاعات الحيوية، ويساهم في دفع عجلة الاقتصاد، وتطوير العديد من المنتجات المالية والبدائل والخيارات التمويلية، التي يتم التعامل بها في الأسواق الدولية حالياً.

كمشارك رسمي في البرنامج البيئي العالمي «عملية المسح الشامل»

«إيكويت» تكثف جهود التنمية المستدامة من خلال مبادرة النفايات البلاستيكية

ضمن التزامها الدائم بالتنمية المستدامة، أعلنت مجموعة ايكويت، المنتج العالمي للبتروكيماويات وثاني أكبر منتج للإيثيلين جلايكول في العالم، مشاركتها رسمياً في البرنامج البيئي الدولي "عملية المسح الشامل".

يهدف برنامج عملية المسح الشامل، الذي يديره ويشرف عليه الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات (جيبكا)، إلى الحد من وصول الفاقد التصنيعي من المواد البلاستيكية إلى البيئة. وبتوقيعها على التعهد، تلتزم مجموعة إيكويت بضمان تنفيذ متطلبات الممارسات المثلى للتنمية المستدامة في عملية المسح الشامل ضمن مرافقها التصنيعية من أجل الحد من التسرب غير المتعمد للمواد البلاستيكية أثناء إنتاجها، ومناولتها، وتخزينها، ونقلها من منشأة التصنيع إلى البيئة.

ويُعد تعهد مجموعة إيكويت ببرنامج عملية المسح الشامل مثالا متأصلاً لسعيها الدائم لتقليص بصمتها الكربونية، حيث تعتقد إيكويت أنه من خلال زيادة التزامها بعمليات الحد من فقد المواد البلاستيكية غير المتعمد، فإنها تسهم في حماية البيئة والحفاظ على الموارد ذات القيمة وتقدم قيمة مضافة أكبر لصناعة البلاستيك لتصبح أكثر قدرة على المنافسة والمرونة.

وفي هذا الصدد قالت الدكتورة عبير العمر، رئيس لجنة التنمية المستدامة في مجموعة إيكويت: "نحن ملتزمون بالحد من تأثيرنا على البيئة، وسنواصل تطوير وتنفيذ عمليات تشغيلية صارمة تساهم في الحد من فقد المواد البلاستيكية غير المتعمد، وسيكون من الواعد أن نرى كيف للصناعة أن تسهم في إحداث تأثير إيجابي ومستدام في كل ما نقوم به."

ومنذ إنشائها، ترسخت تدابير التنمية المستدامة بقوة في الثقافة التنظيمية لمجموعة ايكويت من خلال استراتيجية إيكويت للتنمية المستدامة 2025 التي تتألف من 11 مبادرة تركز على محاور رئيسية تتمثل في البيئة والاقتصاد والمجتمع والصحة والسلامة حيث تم تصميمها وفق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتتماشى مع خطة التنمية الوطنية الكويتية والاستراتيجية الاتحادية للتنمية المستدامة في كندا. من جانبه قال عبد الوهاب الشطي، مهندس أول إنتاج: "لقد أنشأنا فريقًا متعدد المهام والتخصصات لضمان القضاء على التسرب غير المتعمد للمواد البلاستيكية بجميع أشكالها من الحبيبات والرقائق والمساحيق. ونحن فخورون بالمبادرة ونتطلع إلى مواصلة تعزيز مشاركاتنا وجهودنا في برنامج عملية المسح الشامل".

يُذكر أن برنامج عملية المسح الشامل قد طرح لأول مرة من قبل مجلس الكيمياء الأمريكي وجمعية صناعة البلاستيك، واليوم تمارسه أكثر من 60 دولة وآلاف مرافق التصنيع والنقل في مختلف أرجاء العالم.